

Distr.: General
24 July 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أسترعي انتباهكم إلى الاجتماع التشاوري السنوي الثاني عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في نيويورك بالمقر يوم ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨.

وخلال هذا الاجتماع التشاوري، اتفق أعضاء المجلسين على إصدار بيان مشترك (انظر المرفق). وأحيل إليكم هذا البيان المشترك بصفتي رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، وهو الهيئة التابعة لمجلس الأمن التي تابحت مع الزملاء في الاتحاد الأفريقي بشأن النص المرفق.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تيكيدا أليمو

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

بيان مشترك

الاجتماع التشاوري السنوي الثاني عشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، نيويورك

١ - عقد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهم التشاوري السنوي المشترك الثاني عشر في نيويورك يوم ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨.

٢ - وأعاد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تأكيد المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة والولاية المنوطة بمجلس السلم والأمن فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا على النحو المنصوص عليه في البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأعادوا أيضا تأكيد أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور التنظيمات الإقليمية في حل النزاعات المحلية بالوسائل السلمية.

٣ - وناقش أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مسائل السلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما الحالتين في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واغتنموا فرصة الاجتماع غير الرسمي الذي عقد على هامش الاجتماع التشاوري المشترك لتبادل الآراء بشأن الإصلاحات المؤسسية الجارية حاليا في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأهميتها في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٤ - وقيم أيضا أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التقدم المحرز في مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمين في مجال السلام والأمن، بما في ذلك عقد الاجتماع السنوي لقيادتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأعربوا عن تأييدهم القوي للتعاون بين المنظمين وقيادتهما، فضلا عن الزيارة المشتركة التي أجراها في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، جون - بير لأكروا، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، إسماعيل شرقي، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، والتي بيّنت مستوى شراكتهم المعززة فيما يتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا. وفي هذا السياق، وفي ضوء أهمية توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أكدوا التزامهم النظر في إجراء زيارات مشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى أماكن تشهد نزاعات في أفريقيا. وسيناقش المجلسان طرائق هذه الزيارات وستتفقان عليها على أساس كل حالة على حدة.

٥ - وأشاد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالمساهمة والدور الحاسمين للاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وظهور الأزمات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا وناقشوا خيارات تمويل أنشطة الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. وأشاروا إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧) اللذين يؤكدان من جديد ضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد

الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن وتجري تحت سلطة مجلس الأمن بما يتفق مع الفصل الثامن من الميثاق، واستدامة ذلك التمويل ومرونته. وفي هذا الصدد، أحاطوا علما بالتقرير السنوي للأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي يتضمن تفاصيل العمل الذي أُنجِز فيما يتعلق بتعزيز ما تُكَلَّف به عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من ولايات وتعزيز إدارة هذه العمليات والرقابة عليها ومساءلتها. واعترفوا أيضا بالتطور الذي شهدته العمليات التي أصدر الاتحاد الأفريقي تكليفا بها أو أذن بها. واعترفوا أيضا بضرورة تعزيز الأطر التشغيلية والمالية للاتحاد الأفريقي لتمكين بعثات الاتحاد الأفريقي من التخطيط لجهودها وتمويلها وتنفيذها وتقييمها على النحو المناسب. ورحبوا أيضا بخطة الاتحاد الأفريقي الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لأطره المتعلقة بحقوق الإنسان والسلوك والانضباط، التي تتسم بأهمية حوية لتحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية والامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، ولمعايير السلوك والانضباط التي تعتمد عليها الأمم المتحدة.

٦ - وفي سياق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ناقش أيضا أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في إسكات دوي الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ بغية بناء قارة خالية من النزاعات. وفي هذا الصدد، تبادلوا الآراء بشأن إمكانية التعاون في تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية اللازمة لإسكات دوي الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. واتفقوا أيضا على تعزيز الجهود في مجال منع نشوب النزاعات.

فيما يتعلق بالحالة في جنوب السودان

٧ - أعرب أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن بالغ القلق من الحالة الأمنية العامة في جنوب السودان. وأكدوا من جديد إيمانهم بأن التوصل إلى حل سياسي للنزاع في جنوب السودان هو وحده الذي سيحقق السلام المستدام، وأشاروا كذلك إلى أن جميع الأطراف يجب عليها إبداء إرادة قوية لجعل اتفاق حلّ النزاع في جمهورية جنوب السودان اتفاقا شاملا وتنشيطه بهدف وضع حد للنزاع الطويل الأمد الجاري في البلد. ودعوا جميع الأطراف في جنوب السودان إلى التركيز على مصلحة شعب جنوب السودان وضمان مستقبل لأطفال البلد.

٨ - ورحب أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبالمبادرات الإقليمية، بوسائل منها الاجتماعات المباشرة المعقودة بين سعادة السيد سلفاكير ميارديت وسعادة السيد ريك مشار، لحل المسائل المتعلقة في متدى التنشيط الرفيع المستوى. ورحبوا باتفاق إعلان الخرطوم المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وحثوا الأطراف في جنوب السودان على تقديم مزيد من الحلول التوفيقية بشأن المسائل المتعلقة بما يفرضي إلى اتفاق شامل ومستدام وذي مصداقية والإسراع بإنجاز عملية التنشيط. وذكروا أنهم ما زالوا على اقتناع بأن إنشاء المحكمة المختلطة في جنوب السودان سيسهم في التصدي لمسألة الإفلات من العقاب وتعزيز العدل والمصالحة.

٩ - وأدان بشدة أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية من جانب الأطراف على نحو ما أبلغت به آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات

الأمنية الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وأعربوا عن قلق بالغ من التقارير التي تفيد بأن انتهاكات وقعت بالفعل لاتفاق وقف إطلاق النار الدائم الذي أعلنت عنه الأطراف في الخرطوم في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وشددوا على ضرورة محاسبة منتهكي اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وعلى ضمان وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن إدامة العنف.

١٠ - وأشاد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على ما يُبذل من تضحيات في سبيل استعادة السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان. وأشادوا أيضا بالممثلين الخاصين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمساهمتهم في دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في جنوب السودان.

١١ - وأدان بشدة أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جميع أشكال العنف الجسدي والعقبات البيروقراطية التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية. وأشاروا إلى أن ١٠٧ من العاملين في المجال الإنساني لقوا حتفهم منذ بدء النزاع، مما يجعل جنوب السودان بيئة صعبة بشكل خاص للعاملين في المجال الإنساني، ودعوا جميع الأطراف إلى التوقف فورا عن استهداف العاملين على إيصال المعونة المنقذة للحياة.

١٢ - وشجع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مواصلة توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأكدوا من جديد التزامهم الجماعي بالسعي إلى تحقيق دوام السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان.

فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٣ - أعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن القلق من استمرار تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم إحاطتهم علما بما يتحقق من منجزات رئيسية في العملية الانتخابية، فقد أعربوا عن قلقهم من التحديات المتبقية التي تعترض تعزيز الثقة في العملية على نحو أكبر. ودعوا جميع الأحزاب السياسية ومؤيديها والجهات السياسية الفاعلة الأخرى إلى مواصلة الالتزام باتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يشكل السبيل العملي الوحيد للخروج من الحالة السياسية الراهنة.

١٤ - وحث أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جميع الأطراف السياسية على مواصلة رفض جميع أشكال العنف، وعلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في أعمالها وبياناتها، بغية عدم تأجيج الحالة أكثر، ومعالجة خلافاتها بالوسائل السلمية. وعلى وجه الخصوص، دعوا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الجهات الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نبذ العنف والبيانات العنيفة. وأكدوا مجددا أن تنفيذ اتفاق كانون الأول/ديسمبر بفعالية وسرعة وإخلاص، بما في ذلك تدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاق فضلا عن احترام الحقوق الأساسية والجدول الزمني للانتخابات، أمور أساسية لإجراء عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية، ولانتقال ديمقراطي للسلطة ولتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعوا حكومة

جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وجميع الجهات المعنية إلى العمل معا سعياً إلى إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وأعادوا تأكيد التزامهم باتخاذ الإجراءات المناسبة ضد جميع الأطراف الفاعلة الكونغولية، وغيرها من الجهات، التي تُصَدِّر عنها أعمال وبيانات تعرقل تنفيذ الاتفاق وتنظيم الانتخابات.

١٥ - وأكد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن من الضروري أن تفي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الجهات الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالالتزامات الواردة في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأكدوا ضرورة بذل كل جهد ممكن لضمان إجراء الانتخابات مع استيفاء الشروط المطلوبة المتمثلة في الشفافية والمصادقية والشمول، بما في ذلك المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع المراحل، فضلاً عن أهمية إشراك الشباب. وشددوا أيضاً على أن الانتخابات يجب أن تؤدي إلى انتقال السلطة سلمياً وديمقراطياً، وفقاً للدستور، ولاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ولقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٣٤٨ (٢٠١٧) و ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، فضلاً عن الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم.

١٦ - وحث أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإسراع بتنفيذ تدابير بناء الثقة وفقاً للاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وعلى ضمان إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وفقاً للجدول الزمني للانتخابات. وأشاروا إلى التقدم المحرز في التحضير للانتخابات بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واعترفوا في الوقت نفسه بالتحديات المتبقية التي ما زال يتعين التصدي لها. ودعوا اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى مواصلة تعاونها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع مراحل العملية الانتخابية. ورحبوا كذلك بالتزام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، بدعم العملية الانتخابية وإنشاء فريق خبراء مشترك يتألف من هذه المنظمات، وشجعوا اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الاستفادة من الدعم المقدم من هذه المنظمات.

١٧ - ودعا أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في ما يقدمونه من دعم لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والعملية الانتخابية.

١٨ - وأشاد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشجاعة الأفراد التابعين للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل استعادة السلام والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- ١٩ - وأشاد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي في سبيل دعم جهود جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى التصدي لتفشي مرض فيروس إيبولا، في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨، في البلد.
- ٢٠ - واتفق أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على عقد اجتماعهم التشاوري السنوي المشترك الثالث عشر والحلقة الدراسية غير الرسمية المشتركة الرابعة في عام ٢٠١٩، في أديس أبابا بإثيوبيا، في موعد يُتفق عليه ثنائيا.
-